



نموذج المشروع الشخصي للترشيح لشغل منصب مدير(ة) إقليمي (ة) بالسمارة

1. السياق العام للمشروع

يعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة) مجموعة من العناصر التي تميز السياق الحالي لتدبير منظومة التربية والتكوين:

- تفعيل أحکام الدستور الجديد للمملكة وخاصة ما يتعلق منه بترسيخ الحکامة الجيدة، وتسهيل أسباب الاستفادة العادلة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
- التوجيهات الملكية السامية ذات الارتباط بقضية التربية والتكوين، وخاصة خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب عامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الخريفية للعام 2014، والذكرى 16 لعيد العرش المجيد؛
- تفعيل أدوار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بإصدار تقرير تحليل حول تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030؛
- تجميع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني في وزارة واحدة، وتفعيل مجموعة من التدابير التي تجسد الاندماج والتكامل بين هذين النظمتين؛
- دخول المنظومة التربوية مرحلة جديدة في مسار تطورها، تروم تأهيل المدرسة المغربية وفق منظور شامل واستراتيجي، يتأسس على مرجعية الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي؛
- انخراط الوزارة في سيرورة للتنزيل الأولى للرؤية الاستراتيجية من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية؛
- ترسیخ تجربة اللامركزية واللامركز في تدبير الشأن التربوي، بما أفرزته هذه التجربة من مكتسبات إيجابية يتعين تثبيتها، ومن إكراهات ونواقص يتعين تجاوزها؛
- الشروع في تفعيل ورش الجهوية المقدمة، والتي يشكل قطاع التربية والتكوين أحد الأعمدة الأساسية للنجاحه وتمكنه من بلوغ أهدافه المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمندمة.

2. الهيكلة العامة للمشروع الشخصي

بشكل عام، يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، المهام والاختصاصات المسندة للمديريات الإقليمية بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأن يتمحور حول جانب تشخيصي وجانب استشرافي، مع إمكانية تضمين هذا المشروع بعض المرفقات التي يراها المترشح(ة) ضرورية لإغناء المشروع.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يأخذ المشروع الشخصي بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة، في ضوء رافعات ومستلزمات التجديد المضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، وباستحضار التدابير ذات الأولوية التي تعمل الوزارة على أجرائها في إطار التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية، إلى جانب دمج قطاعي التربية الوطنية والتكون المهني في قطب واحد. وتعتبر هذه الخدمات بثابة مرجعيات أساسية يتعين أن تؤطر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، وأن تبرز بشكل واضح في ثناياه.

2.1 الجانب التشخيصي

يتم فيه التركيز على تشخيص الوضعية الراهنة للواقع التعليمي على مستوى المديرية الإقليمية المعنية، من الناحيتين الكمية والكيفية، عبر إبراز نقط القوة ونقط الضعف التي تميز المديرية الإقليمية ، والتركيز على المؤشرات التربوية الأكثر دلالة، مع إدماج الخصوصيات الجغرافية والمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الإقليمية، واستحضار المستجدات التي يعرفها الحقل التعليمي.

2.2 الجانب الاستشرافي

يتم فيه تحديد العناصر الأساسية لبرنامج العمل والمنهجية التي يقترحها المترشح (ة) في شأن تدبير المديرية الإقليمية وتطويرها والرفع من أدائها، باستحضار الموجهات الاستراتيجية للمنظومة التربوية والتي تمت الإشارة إليها أعلاه. ويتم التركيز في هذا المجال، بصفة خاصة، على المحاور التالية:

أ. تعميم المدرس، بما في ذلك تصوّر المترشح(ة) لإعطاء دفعة قوية لمجهود التعميم وتحسين العرض التربوي وتنويعه، وتحقيق المساواة والإنصاف في ولوح التعليم، وتطوير التعليم الأولى، وتشجيع التعليم المدرسي الخصوصي، إلى جانب معالجة بعض الإشكالات الملحة في هذا المجال، وخاصة منها الهدر المدرسي والاكتظاظ؛

ب. تطوير النموذج البيداغوجي وفق مبادئ التنوع والابتكار، وتحسين جودة التعلمات، من خلال التركيز على التدابير التي من شأنها تطوير الوظيفة التربوية للمؤسسات التعليمية والارتقاء بالحياة المدرسية وتحسين جودة التعلمات في مختلف الأسلال التعليمية، وملاءمة التعلمات لاحتياجات البلاد ومهن المستقبل والتكيف من الاندماج؛

ج. الارتفاع بتدبير الموارد البشرية، بما في ذلك تصور المرشح(ة) من أجل تنمية الموارد البشرية ومحنتها أدائها، وترشيد استعمالها، وتحفيزها، والارتفاع بتكوينها، وترسيخ ثقافة الحق والواجب في مهن التربية والتكون؛

د. الارتفاع بالحكامة، في علاقتها بتحقيق أهداف الرؤية الاستراتيجية والتدابير ذات الأولوية، بما في ذلك الجوانب التالية:

- ✓ كيفية تحسيد استراتيجية عمل الوزارة على الصعيد الإقليمي من حيث المقارب والآليات وتنظيم العمل والرفع من القدرات التدبيرية؛
- ✓ تفعيل قواعد وآليات الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، والجودة والشفافية وتكافؤ الفرص في الاستفادة من خدمات المنظومة التربوية على الصعيد الإقليمي؛
- ✓ عصرنة وتحديث الإدارة، واستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في التدبير؛
- ✓ استكمال مسلسل الامركرية واللامركرية والدفع به إلى مستوى المؤسسة التعليمية؛
- ✓ تفعيل أهداف ومقتضيات الجهوية المتقدمة وإدماج ذلك في تدبير الشأن التربوي الإقليمي؛
- ✓ ترشيد الموارد المالية والمادية المتوفرة للمديرية الإقليمية، وتتنوع مصادر التمويل، وعقلنة الإنفاق؛
- ✓ الارتفاع بالشراكات والتواصل، وتحقيق التعبئة المجتمعية حول المدرسة.

هذا، ويمكن للمرشح(ة) التطرق لجوانب أخرى يراها أساسية، ولم تم الإشارة إليها ضمن المعاور المذكورة أعلاه.

3. توجهات عامة

- يتم إعداد المشروع الشخصي في حدود 20 صفحة على الأكثر، تخصص منها 05 صفحات على الأكثر للجانب المتعلق بالتشخيص، ويخصص الباقى للجانب الاستشرافي؛
- في حالة اقتباس بعض الأفكار من إصدارات أو دراسات أو بحوث منجزة، تتم الإشارة إلى ذلك كمراجع ضمن الفقرات المعنية؛
- إعداد المشروع، في نظائر، من بينها نسخة تحمل اسم وتوقيع المرشح(ة) في كل صفحة من صفحاتها، في حين ينبغي أن تكون باقى النسخ خالية من أية إشارة تدل على هوية وصفة المعيني(ة) بالأمر.